

الأمين العام للهيئة العليا للإغاثة: لدينا 90 ألف متضرر و 7 آلاف مبنى مدمر

اصيب الوطن في الرابع من آب بكارثة وطنية كبرى اثر انفجار مواد الامونيوم في العنبر 12 في مرفأ بيروت، ما ادى الى سقوط شهداء وجرحى بالمئات، وتدمير واجهة بيروت البحرية الممتدة من الاشرفية حتى الكرنيتينا ومحيطها من كل الجهات، وصولا الى عمق 10 كيلومترات بنسب متفاوتة

اضرار الانفجار طاولت مئات الابنية والمنازل، وتفاوتت بين تدمير كامل وانهياب وبين تدمير جزئي وتصعد واضرار متنوعة (ابواب ونوافذ وزجاج وديكور...)، عدا عن الاضرار في السيارات والمنشآت والمؤسسات الخاصة والعامّة والتجارية، الصغيرة والكبيرة، ومؤسسات الخدمات كالكهرباء والاتصالات، والمدارس والكنائس والمساجد وبعض الفنادق. لكن المؤلم في الموضوع ايضا، هو ان التدمير شمل عددا من المباني والمنازل التراثية والتاريخية التي تعتبر من معالم بيروت الجميلة، ومن ضمن ذكرتها الوطنية والشعبية والثقافية الابداعية. كل ذلك استدعى على الفور اجراءات لمسح الاضرار، وتحديد آلية عمل اعادة الاعمار والتعويضات. بلغ عدد المباني التراثية المتضررة نحو 601، من بينها 70 مبنى باتت معرضة للهدم اذا لم يتم ترميمها بشكل عاجل.

الامين العام للهيئة العليا للإغاثة اللواء محمد خير اعلن ان هناك نحو 90 الف مواطن متضرر، عدا عن المحلات والمستشفيات والمؤسسات على اختلافها. كذلك بلغ عدد المدارس المتضررة نحو 75 مدرسة رسمية و50 مدرسة خاصة.

بعد حصول الكارثة، باشرت الهيئة العليا للإغاثة عملية رفع انقاض المباني المتضررة من الطرقات لتسهيل مرور المسعفين وعناصر الدفاع المدني. وقامت بالتعاون مع كل الاجهزة الرئيسية المعنية، وخصوصا قيادة الجيش اللبناني وبلدية بيروت والبلديات المجاورة، ونقابتي مهندسي بيروت والشمال، والجمعيات والمجتمع المدني والمنظمات المحلية والدولية، بالتنسيق في ما بينها لوضع آلية شفافة لتوزيع المساعدات العينية الاولى على المتضررين، اضافة الى مسح كل الاضرار الناجمة عن الانفجار بالسرعة الممكنة والامكانات المتوفرة.

من جهتها، شكلت قيادة الجيش نحو 30 لجنة لمسح الاضرار وتحديد ما بدقة. بدأ المسح من منطقة الصفي الى المدور من ضمنها الكرنيتينا، ومن المناطق الاكثر ضررا حتى الاقل تضررا. على خط آخر، نزلت على الارض وبفعل دافع انساني ووطني كبير، عشرات الجمعيات الاهلية والشبابية، وعدد من المتطوعين افراديا لتقديم يد العون الفوري الى المتضررين، لاسيما الجرحى منهم او الذين تهدمت بيوتهم وتضررت محتوياتها، ولم يعد لديهم مكان للمبيت او لقمة خبز. كما عملت هذه الجمعيات على كس الشوارع من الحطام والزجاج لتسهيل التنقل.

"الامن العام" حاورت اللواء خير عن طبيعة عمل الهيئة، وآلية نشاطها في رفع الانقاض وتخمينها، وسبل التعويض على المتضررين، وعملية اعادة بناء ما تهدم او تضرر.

■ كيف بدأ العمل بعد الانفجار في المرفأ، وما الاولويات التي اعتمدهم؟
□ الانفجار وما تراكم من بعده، كان كارثة على بيروت وعلى لبنان وشعبه، خاصة في ظل الاوضاع الصعبة السائدة، لاسيما انتشار فيروس كورونا. بعد الانفجار حصل اجتماع في القصر الجمهوري لمناقشة سبل المعالجة. من جهتنا، باشرنا العمل فورا عبر تكليف شركة مقاولات خاصة كبيرة رفع الانقاض، وبدأت عملها منتصف الليل من دون ان تتقاضى قرشا واحدا، لازالة الركام وفتح الطرقات من اجل تسهيل مرور سيارات الاسعاف والاطفاء ونقل المصابين. عملنا طيلة الليل حتى الفجر لفتح الطرقات الى المرفأ، ثم فتحنا خطوطا بين المرفأ والمستشفيات. بقينا اربعة ايام على تواصل دائم مع هذه الشركة ومع مجموعات من الجمعيات الاهلية المدنية



الامين العام للهيئة العليا للإغاثة اللواء محمد خير.

المباني التي تشكل خطرا على السلامة العامة، والمباني التراثية التي تهدمت او تضررت، وكان الملف جاهزا لدينا خلال خمسة ايام ونشرناه عبر الاعلام. علما ان البعض تحدث عن غياب هيئة الاغاثة، وكان ردنا ان الهيئة تعمل على الارض وليس عبر الاعلام، فلم يكن همنا الظهور والتنافس الاعلامي بل تقديم العمل السريع والصحيح، ومن لديه ضمير يعرف ماذا اشتغلنا على الارض.

مبادرات المجتمع المدني والشركات الخاصة للمساعدة درس في الوطنية

وكذلك قمنا بالتنسيق مع المحافظ والبلدية ونقابة المهندسين، حتى اصبحنا نعمل يدا واحدة. لكن الفضل الاول في العمل كان لهيئة الاغاثة باعتراف الجميع. على اي حال، كان همتنا الاساسي ان تنجح غرفة العمليات في مهماتها.

■ كم بلغ عدد المباني والمنازل المتضررة؟
□ عدد الابنية التي تضررت 7 الاف، والمنازل جرى احصاؤها وفق الطبقات والشقق في كل مبنى. نحن نبحث مع وزارة المال آلية لتنفيذ الترميم، علما اننا موعودون من بعض الدول والمنظمات الدولية بتقديم الدعم الذي ستراه قريبا على الارض.

■ ماذا عن المستشفيات والمدارس والمؤسسات الرسمية والخاصة؟

□ وضعنا اولوية في خطتنا للمنازل المتضررة، على ان تليها المستشفيات والمؤسسات التربوية والخاصة والمصانع والمحلات التجارية والمؤسسات والمنشآت السياحية والمطاعم.

■ ما الآلية التي اعتمدت لمسح الاضرار وتحديد ما وكلفتها؟

□ اعتمدنا آلية سهلة غير معقدة لتسهيل العمل وتسريعه من اجل اراحة المواطن، حيث كانت المستندات المطلوبة قليلة جدا وبما لا يشكل عبئا على المتضرر الذي يقوم بتصوير اضرار منزله والاثاث والسيارة واي اضرار اخرى، ويعد لائحة بالاضرار ثم يقدمها مع الصور وسند الملكية واخراج القيد الى لجنة المسح. في الوقت ذاته، يبلغ مختار المحلة بالمعلومات ورقم العقار لتسهيل وصول الجيش اليه. اذا قام المتضرر بالترميم من حسابه الخاص، يحتفظ بالفواتير لمقارنتها بما تم اصلاحه والتعويض عليه. لدينا فرق هندسية تقوم بتخمين قيمة الاضرار وستدفع باليرة اللبنانية. كانت هنالك ثلاثة مسارات للكشف: الكشف الاول من اجل السلامة العامة، الثاني من اجل حصر الاضرار والمباني الاثرية. اما الثالث فمن اجل القيمة المادية للاضرار. في الايام الثلاثة الاولى كانت لدى الجيش مهمات كثيرة وكبيرة خارج بيروت وعلى الحدود، ولم يستطع توفير سوى ثلاث لجان لمسح الاضرار، ضمت كل لجنة ضابطا وعسكريا ومهندسا من هيئة الاغاثة، وقد تم تدريب هذه اللجان وتنظيمها، لكن بعد ايام قليلة اصبح لدينا 30 لجنة لمسح الاضرار. نحن طلبنا من قائد الجيش العماد جوزف عون رفع عدد اللجان الى 100 لجنة لكي نستطيع انجاز المسح والكشوفات خلال 20 يوما. لكن 30 لجنة هو عدد غير كاف، لذا نعتقد ان العملية ستأخر اكثر. شمل المسح مناطق المرفأ والكرنتينا والصفي والمدور والرميل ونهر بيروت، وهي المناطق الاكثر تضررا. اما المناطق الابعد نسبيا فكانت اضرارها اقل، وكذلك مناطق مجاورة مثل انطلياس وبعيدا واحياء بيروت البعيدة حتى الرملة البيضاء. يبقى الكشف على اضرار مرفأ بيروت، وهذا الامر له آلية خاصة بحيث سيتم درس هذه الاضرار وتحديد ما ثم السير بها.

عام بعد عام والأمن بألف خير



المديرية العامة
للأمن العام
تضحية خدمة

الى الهيئة العليا للاغاثة لترفعها بدورها الى لجان المسح العسكرية فيتم الكشف عليها وتقدير الاضرار وكلفتها.

■ ما هي آلية التعويض وهل من امكانات مالية للتعويض على المتضررين؟
□ عند انتهاء الكشوفات بالاضرار نرفعها الى مجلس الوزراء، وهو يقرر آلية الدفع وكيفية تأمين الاموال. من لم يستطع اصلاح الاضرار تلقائيا وليس لديه ماوى، تم توفير بدل ايواء يدفعه له الجيش. هناك 5 الاف منزل قدمها المواطنون ووضعت في تصرف غرفة عمليات الجيش لكي يقدمها الى المحتاجين الذين يجب ان يتقدموا بطلباتهم الى غرفة العمليات. نحن نعمل على توفير الاموال من مصادر الدولة، ونأمل في ان يأتي دعم مالي من الخارج. املنا كبير في المنظمات الدولية والدول الشقيقة والصديقة، وكما كانوا دوما سباقين للخير نرجو ان يستجيبوا النداءات، لاسيما دول الخليج الشقيقة. بناء على توجيهات رئيس حكومة تصريف الاعمال الدكتور حسان دياب ستقوم الهيئة باعطاء مساعدات مالية لذوي الشهداء الذين سقطوا في انفجار المرفأ، على ان يتقدم ذووهم بالمستندات اللازمة من مكاتب الهيئة العليا للاغاثة الكائنة في مبنى ستاركو - بلوك C.

■ ما هو مصير الابنية التراثية لاسيما مع هجمة السماسرة لشرائها؟
□ بالنسبة الى الابنية التراثية، هناك قسم كبير منها في خطر وقسم آخر نصف مهدم. عددها يبلغ نحو 45 مبنى قدمنا بها لوائح ونسقى في شأنها مع المدير العام للآثار سركيس خوري الذي يتجاوب معنا بشكل ايجابي ويقوم بمعالجة جدية، على ان يتفاهم مع الادارات الرسمية المعنية لايجاد آلية لكيفية المعالجة. وحول ما يقال عن سماسرة يعملون على شراء هذه الابنية، يمكنني القول اننا لم نشاهدهم على الارض، ونأمل في ان لا نراهم. انا اشك في وجودهم لاني اعتقد ان ما من مواطن لبناني يستغل آلام الناس، ربما هناك اشاعات او تشويه سمعة. في كل الاحوال، امل في ان لا يحصل مثل هذا الامر، وكل صاحب حق سيصله حقه.



اللواء خير يتفقد الاحياء المدمرة.

□ مع كثافة العمل الذي قمنا به لا بد من حصول اخطاء ومعوقات. لا احد يعمل بجد من دون اخطاء. لقد تمينا على المواطنين الصبر قليلا بسبب ضخامة العمل والاضرار والوقت الذي يستغرقه عمل لجان المسح العسكرية لتوخي الدقة والشفافية. كان هناك عائق بعدم القدرة على شمول المسح المناطق البعيدة من بيروت، لذلك قمنا باجتماعات تنسيقية مع اتحاد بلديات الضاحية واتحاد بلديات المتن، من اجل ان تقوم البلديات باحصاء الاضرار ورفع الملفات

■ ما المهلة المقدرة لانهاء المسح وتقدير كلفة التعويضات واعادة البناء؟
□ لا نستطيع تحديد مهلة دقيقة. الامر منوط بامكان زيادة عدد لجان المسح العسكرية وسرعة عملها. لكن بعد مرور اسبوعين تقريبا على مباشرة العمل، احصينا 3 الاف شقة، والف محل ومؤسسة و4 الاف سيارة.

■ كيف تحدد المعوقات التي صادفتكم في العمل؟



انفجار المرفأ قوّض مباني اثرية.